

إشكالية الاعتراف من التنظير إلى التطبيق

The problem of recognition from theorizing to application

أ. عيدونى نعيمة¹، أ. د بلعز كريمة²

¹ جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر- الجزائر

Naima.aidouni@univ-saida.dz

جامعة سعيدة/الدكتور مولاي الطاهر- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/09/18 تاريخ القبول: 2021/09/18 تاريخ النشر: 2021/10/07

المؤلف:

تروم الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أبرز المفاهيم في الفلسفة الاجتماعية والسياسية ألا وهو مفهوم الإعتراف، الذي أصبح يحتل مكانة في الخطاب الفلسفي الغربي المعاصر. والذي تناوله مثل الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت النقدية أكسيل هونيت Axel Honneth (1949 -) مركزاً في دراسته على الجانب المعياري والأخلاقي لممارسة فعل الاعتراف بين الذوات معيناً بحثه في ذلك انطلاقاً من البحث عن معنى الاعتراف من عدة جوانب جعله ذلك يعود إلى التأصل التاريخي للمفهوم مستلهماً فكرته استناداً إلى مرجعيات فكرية مختلفة كالمرجعية الهيغيلية، وجورج هاربرت ميد G.H. Mead الفيلسوف السوسيولوجي البرغماتي الأمريكي وعلم النفس من خلال مدرسة التحليل النفسي عند سيغموند فرويد إضافة إلى ارتشافه من كأس الفلسفة التواصلية الهابرمانية، كل هذه المراجعات كانت كفيلة لولادة وتشكيل نظرية جديدة في الفلسفة الاجتماعية و السياسية ألا وهي نظرية الاعتراف الهونيتي وبذورة أفكاره وكيفية تجسيدها.

الكلمات المفتاحية: الاعتراف، العلاقات التذوقية، الحب، التضامن، القانون.

Abstract:

This article is intended to shed light on one of the most

prominent concept in social and political philosophy namely the concept of recognition which has come to occupy a central position in contemporary western philosophical discourse. And dealt with the representative of the third generation of Frankfurt monetary school- Axel Honneth (1949). Focusing in his study on the normative and ethical aspect of the practice of the act of confession among the subjects in depth his research for meaning of confession from several aspects. This brought him back to the historical origin of the concept. Inspired by his idea based on different intellectual reference. Such as the Hegelian one, George Herbert Mead. The American pragmatist philosopher, sociologist, and psychologist. Through the school of psychoanalysis. In addition; to his step from the Habermasian communicative philosophy cup. All these references were capable of the birth and formation of new theory in social and political philosophy. Which is the theory of al-hunthi recognition and the crystallization of his ideas and how to embody them.

key words: Recognition, dissociative relationships, love, solidarity, and law.

مقدمة:

منذ وجود الإنسان على وجه الأرض فرض عليه طابعه الاجتماعي تكوين علاقات مع الآخرين، فاتسعت هذه العلاقات شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت قرى، مدن، ودول. ولكن هذا التوسيع في إحداث هذه العلاقات نجم عنه مشاكل متعددة ومتعددة بين الأفراد أو الجماعات أو حتى الدول، لأن الفطرة الإنسانية تسعى نحو تحقيق الرغبات الذاتية ما ولد صراع مع الغير وجعل رقعة الصراع وفرض الذات، القهر، الاستحواذ، الهيمنة على الآخر تتنامي وتتسع أكثر فأكثر.

ما جعل الفلسفه يفكرون في كبح هذه الممارسات اللاعقلانية وذلك بوضع حد معياري وفلسفه عملية تجسدت في فلسفة الاعتراف بين النزوات لإزالة الفهم الخاطئ وتغيير منظور الصراعات الاجتماعية إلى صراعات أخلاقية من أجل تجسيد الاعتراف المتبادل وتطبيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والشعوب

على اختلاف عقائدهم، أجنسهم، مذاههم، وأعرافهم فأصبحت نظرية أخلاقية اجتماعية وسياسية تنادي بالعدل، المساواة والحرية باعتبارها حقوق طبيعية لابد من تجسيدها وتحقيقها داخل المجتمعات .

فأضحت مفهوم الاعتراف من المفاهيم التي تعددت وتنوعت معانها وشكل محورا أساسيا في التيار الفكري للفلسفة الاجتماعية المعاصرة في ألمانيا تحديدا عند رائد الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت – أكسن هونيث خصوصا وأن هذا العصر تميز بحدة الصراع والتطاحن من أجل فرض الذات ومحو الآخر وجعله لا مرئي مما زاد الإلحاح على تجسيد هذا المطلب الجوهرى وجعله قضية فكرية إنسانية عالمية تثير حراكا فكريا بامتياز .

ولفك الغموض عن هذا المفهوم، وهذه الفلسفة لابد من ضبط مفهوم الاعتراف وتحديد أساسه الفلسفية مع ذكر نماذج وأشكال الاعتراف من أجل هذا انطلاقنا من الأسئلة التالية: كيف استطاع أكسن هونيث توظيف الطرح الهيغلي من أجل بلورة فلسفة الاعتراف ؟ وكيف وظف الفكر السياسي الغربي المعاصر نتاجاته وأطروحاته الفكرية في سبيل الوصول إلى نظرية الاعتراف ؟ ما هي مسهامات – أكسن هونيث – في تطوير نظرية الاعتراف ؟ وهل استطاع هذا الأخير إعادة تأسيس مفهوم الاعتراف، وفق متطلبات ومقتضيات الراهن ؟ على الساحة العالمية اجتماعيا ، سياسيا و أخلاقيا ؟

ولد أكسن هونيث في مدينة إيسن بألمانيا 1949 درس الفلسفة، وعلم الاجتماع في بون، ثم واصل دراساته الأكاديمية في جامعة برلين، بعد ذلك التحق بمعهد ماكس بلانك وأستقر في الأخير في جامعة غوتة في فرانكفورت لتدريس الفلسفة الاجتماعية كان في بداية حياته الفكرية متأثرا بأستاذه يورغن هابرماس، ثم عمل على تأسيس فلسفة اجتماعية جديدة على براديجم الاعتراف، وأمست له شهرة عالمية واسعة في البلدان الأوروبية والعالم الانجلوساكسوني وخاصة الو.م.أ وكندا، ولهنيث العديد من المؤلفات من أهمها نقد السلطة 1985، الصراع من أجل الاعتراف 1992 ، مجتمع الاحتقار 2002، حول راهنية فلسفة الحق ليغيل 2001، التشيو 2005. (بومير، 2015، صفحة 15)

لم يكن مفهوم الاعتراف مفهوماً جاهزاً لدى هونيث بل كان مفهوماً يقتضي عملية بناء للمعنى، وليس عملية جمع أو إيجاد للمعنى فقط، مما جعله يكشف البحث فيه، وينشر حوله كتابه الأساسي تحت عنوان "الصراع من أجل الاعتراف" ما سخر له بناء فلسفية جديدة تقوم على تأكيد مادية الاعتراف مستمدًا أسس وأصول هذه النظرية من عدة حقوق أهمها الحقل الفلسفى الذى يرتكز على الأطروحات الهيغيلية بشأن بناء نظرية الاعتراف، وفق حجج داعية إلى تجاوز الأمراض الباثولوجية في المجتمع كالازدراء الذي سببه الأولى هو اختلاف هوياتهم الجماعية.

اعتمد في مرجعيته هذه على تبيانه لنموذج التداولي الهيغيلي للاعتراف؛ لأن أهمية هيغل حسب هونيث تعود إلى كونه أول فيلسوف درس العلاقات الاجتماعية بوصفها علاقات بين الذوات تهدف إلى تحقيق اعتراف متبادل (بومنير، 2017، الصفحات 90-91) وتمثلت مهمة هيغل في الفلسفة السياسية إلى نزع فكرة "كانط" حول الواجب الأخلاقي، والاستقلال الذاتي للفرد، ونفي الفكرة الشائعة في التقليد الفلسفى السياسي في العصر الحديث خصوصاً لدى كل من مكيافيلي وهوبز والتي تقوم على مبدأ الصراع المستميت وحرب الجميع ضد الجميع ضمن ما يعرف بـ: "الصراع من أجل البقاء" (هونيت، 2015، صفحة 15)

وبحسب هونيث فإن فكرة هيغل حول الصراع لم تقم على دوافع غريزية بقدر ما هي قائمة على دوافع أخلاقية تقوم على بلورة مجتمع قائم على التعايش والتصالح بين الذوات في إطار تفاعل تذاوتي، وهذه الأفكار الهيغيلية مستمدة من فخته الذي فسر قيام البنية الداخلية للحياة الأخلاقية الأولية على التنشئة الاجتماعية . فهذا بين فخته أن الاعتراف هو فعل متبادل بين الأفراد وعليه يتم تأسيس علاقات قانونية . (هونيت، 2015، صفحة 38)

ومن هذه الفكرة جعل هيغل الذات ما إن تدرك ذاتها كذات معترف بها من قبل الغير فإنها تكتشف هويتها الخاصة، مما يرغّبها على إعادة النظر في علاقاتها مع الغير، ويتجه علمها التخلّي عن الصراع معه، وتعيد النظر في

علاقاته به، إذ تؤسس علاقات أخلاقية القائمة على مبدأ الاعتراف وعبر هيغل عن هذه المفارقة في كتابه "فينومينولوجيا الروح" بقوله "الطرفان يعترفان بنفسهما من جهة اعترافهما ببعضهما اعتراف متبادل". (هيغل، 2006، صفحة 229)

يتضح تأثر أكسل هونيث بهيغل من خلال إعادة مراحل التطور الحاصل للذات في العلاقات الاجتماعية من الاعتراف المتبادل واعتبارها أشكالاً وهي على النحو التالي :

المرحلة الأولى : تمثل في علاقة الأهل مع الأولاد وهي تتحدد في علاقة أسرية تقوم على رابطة الحب المتبادل بين الأفراد الأسرة الواحدة وهذا ما يولد الثقة بالنفس والتهيؤ لمواجهة العالم المحيط بهم .

المرحلة الثانية : هي اعتراف متبادل مبني على دوافع أخلاقية طبيعية في المجتمع تكون على شكل تبادلات تعاقدية وقاعدتها الإلزام القانوني، لأن الذات تتبادل الاعتراف مع الغير بوصفها حاملة لحق شرعي للمطالبة بحقوقها. (هونيت، 2015، صفحة 42)

المرحلة الثالثة : تكون على مستوى الدولة، إذ يعترف الفرد داخل التنشئة الاجتماعية ضمن علاقات قائمة على التضامن بين أفراد الدولة. (هونيت، 2015، صفحة 54)

من خلال نماذج الاعتراف التذاوتي بين أكسل هونيث فهم العلاقة الباطنية التي تربط الأخلاق بمفهوم الاعتراف كما أن الروح لا تتحقق كلياً إلا إذا تم الاعتراف بها من قبل الآخر، ويتأكد الفرد من هذا الاعتراف انطلاقاً من عنصر الصراع باعتباره آلية التنشئة الاجتماعية وهذا ما يشكل وعيها كلياً عالمياً "روح الشعب" رغم أن هذا الاعتراف مبني على العبودية والصراع الذي ينتهي إلى تجسيد التحرر من خلال الاعتراف المتبادل بين الذوات وهو ما عبر عنه هيغل من خلال جدلية العبد والسيد التي تجعل الطرفين في الصراع دائم يحقق في نهاية المطاف تحرر العبد من العبودية، ليكون هناك اعتراف تذاوتي متبادل إنه الوعي بالذات و الوعي بالأخر: الوعي بالذات وبالآخر متضادان فالوعي بالذات يتضاد

قبل كل شئ مع نفسه، إنتهاء دراما عدم المساواة بين العبد والسيد. (كوجيف، 2012، الصفحات 49-54)

هذه النظرية الهيكلية جعلت لنظرية الاعتراف مكانة هامة عند الكثير من منظرين الفلسفه والباحثين المعاصرين، وأصبح مفهوم الاعتراف مفهوماً أساسياً يعمل على تحديد خطاب الحداثة الغربية الذي يعمل على إعادة الاعتبار للامرئي وجعله مرئياً ومعترفاً به، خصوصاً وأن أغلب الدول الديمocrاطية المعاصرة أخذت تبني سياسة الاعتراف كنموذج حكومي لإدارة المجتمع الذي يعرف تعدد وتنوع ثقافي مثل الدول الأسترالية وكندا في سبعينيات القرن العشرين من خلال اعترافها بثقافة الأقليات وكذا بعض الدول الأوروبية كالسويد، الدانمرك وهولندا. (سمينس، 2013، صفحة 29)

كما لا يفوتنا التنويه للمبادرة الألمانية من خلال اعترافها باللاجئين السوريين مؤخراً، فلقد أضحت الاعتراف بالتعديدية الثقافية وتحويل الهويات الامرئية إلى هويات مرئية مساراً لعلاج حالات الاحتقار، الإزدراء والإذلال التي يعاني منها الجماعات أو الأفراد، هذا ما جعل الاعتراف فعل سياسي معياري لعلاج حالات العنف في المجتمعات المعاصرة.

ويعده هونيث مفهوماً مركزاً لتفادي شبح العنف والتوتر والاستبعاد لظاهرة التطاحن والحرروب سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو العالمي التي تهدد الاستقرار الكوني والاجتماعي . فالغرض منه هو علاج حالات التوتر وعدم المساس بالكرامة الإنسانية، فهو مرتبط بمفاهيم ضمنية مثل :

الاحترام: الذي يصفه هونيث حسب " هيربرت ميد " بأنه موقف إيجابي الذي يمكن أن يتخد الشخص تجاه نفسه والآخرين عندما تعرف به الجماعة كشخص مميز له صفات خاصة (هونيث، 2015، صفحة 142)

فهو قيمة أخلاقية تتضمن اعتراف الجماعة بحقوق الفرد أو اعتراف الأقلية المتمسكة بالسلطة بحق الجماعة، ويجب أن يكون الاحترام مقتن بقسط من الحب.

التقدير: يرتبط بالقيمة الاجتماعية التي ينالها الفرد أو الجماعة من الآخرين مثل التقدير الذي يناله العامل من رب العمل انطلاقاً من تقدير مؤهلاته وكتفائه في أداء عمله فالتقدير هو الاعتراف بمساهمة الفرد أو الجماعة في إنجاز أهداف المجتمع الجماعية. (مهند، 2014، صفة 83)

الكرامة: وتعني بها إنصاف الفرد في عين نفسه عين الآخر وبما يليق به من الفضائل التي تجعل أهلاً للاحترام والتقدير، (صلبيا، 1982، صفة 227) وتعد الكرامة من أهم المبادئ الأخلاقية التي بني عليها كانط فلسفة. لأن غاية إرادة الإنسان احترام الآخر أي احترام الإنسان من حيث هو إنسان. وعليه الكرامة هي معاملة الإنسان على أنه غاية لا وسيلة وكرامتها فوق كل اعتبار، وإن الكرامة هي الاعتراف الأولى بالآخر وهي أولى درجة للاعتراف بالآخر ويتم ذلك من خلال التعامل معه كإنسان وليس كشيء.

وللأجل الإمام بالموضوع والتوسيع أكثر في فلسفة الاعتراف يجب الولوج في السياسة التي عرفت في نهاية القرن العشرين ظهور الأقليات التي تطالب بالاعتراف بها وبحقوقها. وهذا ما أدى إلى انتشار التعددية الثقافية وشكلت هذه التعددية مختلف الأولويات للأقليات العرقية والثقافية فالجاليلات المهاجرة واللاجئين والجاليلات العقائدية ... إلخ.

وهي أقلية لها الحق في المطالبة بالحفظ على تميزها في كندا على سبيل المثال هناك اعتراف رسمي بالسكان الأصليين ويطلق عليهم (الأمم الأولى) في منطقة (نونا فوت)، وهم يتمتعون بالسلطة الذاتية إذ لهم مجلس تشريعي ومؤسسات إقليمية، وهذه الأقلية هم من الشعوب كندا ينحدرون من تزاوج الأوروبيين من فرنسا خصوصاً مع أبناء وبنات السكان الأصليين لكندا. وتبنت هذه الفئة من أصحاب التعددية الثقافية أن لكل جماعة ثقافية الحق وفي الوجود والتعبير الحر.

وعلى المجتمعات الليبرالية الاعتراف بالتنوع والتعدد الثقافي ولهذا وجب حماية هذا التعدد والتنوع الثقافي لأن سياسة الاعتراف فالمجتمعات الليبرالية تميل إلى الاعتراف بالإثنين المختلفة ثقافياً وهذا التنوع الثقافي يؤدي دوراً

إيجابيا في تشجيع على الحرية .ولكن على الرغم من وجود هذه الحقيقة إلا أن أغلب المفكرين الليبراليين لم يعطوا بطريقة كافية مسألة الأقليات الثقافية على رغم من أنها تمثل واقعة اجتماعية لا يمكن إنكارها كمسألة راهنة لأنهم يتغوفون من تعارض مصالحهم الفردية .بالمصالح الاجتماعية – ولكن يعقب كيمليكا على ذلك بعد دراساته الإحصائية إنه لا يوجد أي تعارض مع معظم مطالب الأقليات؛ لأنها تتفق مع القيم الليبرالية سيما قيمتي الحرية والمساواة ما عدا المهاجرين فإنهم بحاجة إلى وقت للاختراط مع القيم الليبرالية .لأنهم مستعدون للاندماج مع الثقافات التي هاجروا إليها سيما إنهم قد غادر وثقافتهم الأصلية بمحض إرادتهم ويطلق عليها كيمليكا بالإثنيات. (بغوره، 2014، صفحة 14)

أن يمر بالكافح من أجل الحرية والمساواة وهذا من خلال إعادة النظر في الحالات السلبية من القهر الذي يمارس على هذه الفئات التي تتطلب بالاعتراف فمنطق المطالب بالاعتراف يعتمد على أننا مدينون باحترام متساوي لجميع الثقافات وتكثر الأمثلة في هذه الحالات التي تخص الاعتراف بثقافة الأقليات ولعل من أهم هذه الحالات المثيرة للجدل هي مسألة الحجاب الإسلامي في الدول الأوروبية خصوصا بعد صعود التيار اليمني في فرنسا 2002.

وبحلول 2004 طبقت فرنسا منع ارتداء الحجاب في المدارس للتوسيع دائرة الحظر كل الرموز الدينية من أذان وحتى الرموز الدينية الأخرى كالقلنسوة اليهودية .الصليب المسيحي .ولكي ينجح سياسة الاعتراف لابد من إعادة هيكلة الدولة لإعادة النظر في الفئة المهمشة .وهذا ما سيؤدي إلى ظهور فكر سياسي جديد يبرز أهمية الجماعات الثقافية في المجال السياسي .

إضافة إلى ذلك فإن احترام ثقافة الأقليات والاعتراف بها سيعود بالمنفعة على الفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام فمثلا : منع المرأة المسلمة من ارتداء الحجاب في المدارس سوف يجعلها تبحث عن حيز أكثر أمانا للمحافظة عقائدية من خلال التوجه للمدارس الخاصة وهذا ما سيزيد الأمر تعقيدا وذلك من خلال تفشي حالتي الاغتراب والعزلة اتجاه القيم السياسية الغربية، كما أن هذا الوضع سوف يوسع الفجوة بين أعضاء المجتمع الواحد وهذا ما جعل الوضع .أ تكون أكثر

تفطننا من رهطه المسالة إذ تعتبر الرزي العقائدي بمثابة حرية شخصية لذا منعت وزارة العدل الأمريكية المدارس من حضر الحجاب الإسلامي (سميس، 2013، صفحة 175).

الحكومات الليبرالية تعيد النظر في مسألة الاعتراف بالأقلية إذ تقع على عاتقها مسؤولية حماية الحريات الفردية وهذا ربما لا يتعارض مع حماية القوانين المؤسساتية مثلاً في فلوريدا ترك الدولة حرية ارتداء الحجاب ولكن بشروط مثل عدم قبول صورة رخصة القيادة بالنقاب لأن الوجه يعد عنصر أساسياً لهوية رخصة القيادة.

نجد أن الاعتراف يحمل وعد باحترام الخصوصية والحفاظ عليها وعلى المطالب الكونية ، ولكن في حدود المعقول لأن هناك أقلية تطالب بالاعتراف بهويتها : لغتها 'ثقافتها' عاداتها ومعتقداتها الدينية والتاريخية وتطبيقاتها في الحياة اليومية وإدماجها في المناهج الدراسية إلى أن تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتي وأحياناً الانفصال عن القضايا السياسية ، وعلى سبيل المثال الطبيعيين والنباتيين، فإن ما يجمع هذه الجماعات هو الرأي المشترك في قضية المعيشة وليس الهوية مثل جماعة الأقليات.

ونجد أن مطالب الاعتراف بحقوق الأقليات على الرغم من تنوعها وتتنوع الفكر السياسي المعاصر إلا أنها عرفت مراحل في تطورها وهي كالتالي :

المراحلة الأولى: كانت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي (إطار الشيوعي) تثير نقاشاً بين الشيوعيين والليبراليين أي بين المطالب الجماعية والفردية مبنية على الحرية الفردية ورفع كل قيود المجتمع لأن هذا الأخير مهمته هو حماية الحريات الفردية .

أما الشيوعيين فكانت نظرتهم مغايرة لأنهم اعتبروا حقوق الأقليات وسيلة مناسبة لحماية المجتمعات من الآثار المتآكلة للاستقلالية الفردية. وكانت هذه المرحلة تنتهي على أمرین :

1. اعتراف بالحقوق الفردية .
2. الاعتراف بحقوق الجماعة وجعل الأقليات ذات ثقافة متماضكة .

المراحلة الثانية : يقسم كيمليكا الأقليات القومية إلى نوعين:

1. الشعوب الأصلية

2. الأقليات القومية التي تتمتع بثقافة مجتمعية متماسكة .

أما الأقلية الإثنية - المهاجرين - فيرى أنها ليس من الضروري أن تكون هذه الأقلية محمية من قبل قوى الحداثة في المجتمع الليبرالي بل تدمج معها وفق المشاركة الكاملة و المتساوية . لحياة كريمة كالتعليم الجيد وتوفير المتطلبات و التكنولوجيا .

أما الأقليات القومية فقد يرغب بعض أعضائها بالانفصال او الحكم الذاتي عن الدولة إلا أنها تخرج في معاملة أفرادها عن مبادئ الليبرالية باستثناء بعض الطوائف الدينية الذين هم أكثر عزلة عن العالم الخارجي والتي لا تعترف أصلاً بالدولة وتعتبرها أصلاً من خطايا الإنسان . (كيمليكا، 2011، صفحة 40)

المراحلة الثالثة : تمثل في حقوق الأقليات كرد على بناء الأمة .

إن كل دول العالم الليبرالية وغير ليبرالية اخذت على عاتقها إتباع سياسة حكومية تعمل من أجل بناء الأمة وهذا الهدف يتطلب هوية، لغة، وثقافة موحدة يتفق عليها الجميع وهذا ما عملت عليه كل الدول الليبرالية بفرض لغة وثقافة وهوية واحدة على أفرادها باستثناء سويسرا وعلى أساس هذا يقترح كيمليكا ثلاثة خيارات لمواجهة خطر التهميش وهي كالتالي :

1. اختيار الاندماج مع الثقافة المجتمعية لصالح القوميات المهاجرة .

2. خيار الحكم الذاتي أو الانفصال- يخص هذا الخيار الثقافة القومية (الشعوب الأصلية) -.

3. لا يندرج ضمن مطالب الاعتراف لأن هذه الأقليات تقبل التهميش الدائم لأنها لا تعترف بالمؤسسات العامة إذ تعد هذه المؤسسات في نظر هذه الطوائف الدينية هي مؤسسات فاسدة للإنسان .

كل هذا يجعل الاعتراف بالهويات شرط ضروري لفهم النضال لأن معظم الصراعات السياسية يمكن فهمها على أنها كفاح من أجل الاعتراف ، على أساس الكرامة المتساوية لجميع الأفراد إذ هذا ما يطالب به أكسل هونيث فالاعتراف

لديه ليس مجرد قضاء على التمييز من خلال ممارسة الحقوق العالمية إنما هو المطالبة بأشكال معينة من التفضيل أو المشاركة (هونيت، 2015، صفحة 243) ولهذا لابد من احترام الهوية الفردية بغض النظر عن جنسه وعرقه بالإضافة إلى احترام الممارسات الثقافية. ولكن في كثير من الأحيان يصطدم الاعتراف بالاعتراف، لأنه حتى وإن كانت الشعوب تنادي بالاعتراف إلا أن هذه الأخيرة يسود فيها الظلم والاضطهاد .

وفي الختام نستخلص أن الاعتراف كظاهرة إنسانية ناتج عن انحراف الإنسان عن الغايات التي جبلته الطبيعة عليها، والصراعات التي وثقها التاريخ تكشف عن نزعة الانانية والتعالي التي كانت تسيطر على الكثير من البشر، والتي تم تثقيفها، وتلطيفها بشكل فلسفى وعلمى، فتصنيف العالم الى عالم متقدم، وعالم ثالث، عالم الشمال، وعالم الجنوب يعبر عن هذه الرغبة المتعالية في رفض وإقصاء الآخر

المصادر

- بغوره , ز. (2014). في نظرية العدل من إعادة التوزيع إلى الاعتراف .مجلة ينفكرون.14 ،
- بومنيير , ك. (2015). أكسل هونييت فيلسوف الاعتراف .بيروت :، منتدى المعرفة.
- بومنيير , ك. (2017) دراسات في الفكر النقدي المعاصر من فلتر بنجامين إلى نانسي فريزر .الجزائر :الخلدونية للنشر.
- سميس , ك. (2013) تطبيق النظرية السياسية قضايا و نقاشات .القاهرة : المركز القومي للترجمة.
- سميس , ك. (2013) نظرية السياسة "قضايا ونقاشات .القاهرة :المركز القومي للترجمة .
- صلبيا , ج. (1982) .المعجم الفلسفى .بيروت :دار الكتاب اللبناني.
- كوجيف , ا. (2012) .جدلية العبد والسيد من المدخل إلى قراءة هيغل .مجلة الفكر العربي المعاصر.54 ،
- كوجيف , ا. (s.d.) .كوجيف ألكسندر، جدلية العبد والسيد من المدخل إلى قراءة هيغل .مجلة الفكر العربي المعاصر ،
- كيمليكا , و. (2011) .اوديسا التعددية الثقافية .الكويت :عالم المعرفة.
- مهند , م. (2014) .سياسات الاعتراف والحرية .تبين.50 ،
- هونييت , ا. (2015) .الصراع من أجل الاعتراف القواعد الأخلاقية والاجتماعية . بيروت :المكتبة الشرقية .
- هيغل , ف. (2006) .فينومينولوجيا الروح بيروت . 2006 بيروت :المنظمة العربية للترجمة.